

الثقافة في سياق العولمة: التفسير السوسيولوجي

غوانغ شيا*

ترجمة: د. مازن مرسول محمد**

تاريخ الإرسال	2019/09/08	تاريخ القبول	2019/11/02	تاريخ النشر	جانفي 2021
---------------	------------	--------------	------------	-------------	------------

المخلص:

يمكن القول بأن العالم اليوم هو قرية عالمية، غير أن هذه القرية بدلاً من أن تكون مجتمعاً متجانساً ثقافياً، فهي عالماً من الثقافات المتنوعة. وهكذا تتفاعل الثقافات المختلفة مع بعضها البعض ومع قوى العولمة، في هذا العالم المعلوم، والتي هي بشكل عام أمر حاسم لبقائها ولإعادة ابتكارها. وأعدت هذه المقالة لتقديم دراسة نقدية عن مختلف الظواهر الثقافية الموجودة، مثل العرقية (في أشكال من التعصب الديني والامبريالية الثقافية) والنسبية الثقافية (التعددية الثقافية، وما بعد الاستعمارية)، من منظور سوسيولوجي. وأيضاً تحاول وضع تصوراً نظرياً لآلية ممكنة للتعايش المشترك بين الثقافات المختلفة في سياق العولمة، من خلال ربط المحلي بالعالمي، والتقليدي بما بعد التقليدي، والخاص بالعام، والميدان الثقافي بالعالم الاجتماعي¹.

Abstract :

The world today is said to be a “global village”. However, this village is, rather than a culturally homogeneous community, a world of diverse cultures. In this globalized world, how different cultures interact with each other and with globalizing forces in general is crucial to their survival and to their reinvention. This essay is intended to provide a critical examination of various existing cultural phenomena, such as ethnocentrism (in forms of religious fundamentalism and cultural imperialism) and cultural relativism (multiculturalism, post-colonialism), from a sociological perspective. It will further attempt to theorize a possible mechanism of coexistence and symbiosis of different cultures in the context of globalization by relating the local to the global, the traditional to the post-traditional, the particular to the universal, and the cultural sphere to the social world.¹

* معهد مكاو للفنون التطبيقية، مكاو

Drma_2010@Yahoo.com

** الجامعة المستنصرية، العراق

¹ نسخة من هذه الورقة نُشرت في مجلة الدراسات الثقافية الغربية الصينية، 2007 (الجزء 2 : ديسمبر) الصفحات 63-79. النسخة الحالية منشورة بإذن من مجلة الدراسات الثقافية الغربية الصينية.

أولاً: مقدمة: انتقال الثقافة في سياق العولمة

لقد أصبح مُصطلح العولمة ذا صدى واسع بسرعة في السنوات الأخيرة فيما بين العلماء والعامّة. وبالطبع، فإن ما وراء هذه البدعة اللغوية هي الأهمية المتزايدة للعولمة في الشؤون الانسانية. وعلى نحو واضح، فإن كلاً من حياتنا اليومية والعالم الاجتماعي يتشكّلان بشكلٍ متزايد على نحوٍ أكبر من خلال عملية العولمة الشاملة، والتي نفسها تحدث بأسلوبٍ متسارع ومُكثّف. العولمة بكلّ بساطة، هي العملية التي يتحرك بها البشر والابداعات البشرية في كل العالم، وفي هذه العملية، يتصل الناس من الثقافات المختلفة، ويتفاعلون مع بعضهم الآخر.

لذلك فإن العولمة المُحدّدة هي ليست غير مألوفة للبشرية – انها جزءاً من التاريخ الانساني حتى في الفترات ما قبل الحديثة، وتسير جنباً لجنبٍ مع الحداثة. ومع ذلك، فهناك أسباب معقولة للعولمة لتصبح محط الاهتمام اليوم. عملية العولمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة منذ نهاية الحرب الباردة استُحدثت بطرقٍ عدة. وحقيقةً، فإن العولمة بمظهرها المعاصر، هي عملية مُتعدّدة الخيوط، ومُتعدّدة الجوانب، ومنتشرة في كل مكان، بحيث تربط أجزاء مختلفة من العالم البشري. وكنتيجة لذلك، يجب على جميع الأفراد ان يديروا حياتهم في عالمٍ مُنكمش ومُتشابك، وجميع الأفراد أصبحوا أكثر أو اقل، أفراداً عالميين. والمُصطلح الشائع "القرية العالمية" الذي صاغه مُنظر وسائل الاعلام الكندية مارشال ماكلوهان⁽¹⁾، والذي تم تبنيّه بعد ذلك بشكلٍ واسع، يُعبّر عن التصرُّور السوسيولوجي للعولمة فقط تماماً.

ومع ذلك، قد يتساءل المرء، بالضبط ماذا يعني الآن ان العالم "قرية عالمية"؟ على ما يبدو، أنه على المستوى التكنولوجي، لا يوجد نقص في وسائل النقل والاتصالات كأدوات لتسهيل عملية العولمة. وبفضل التكنولوجيا المتطورة أكثر من أي وقت مضى، فقد أصبح العالم مضغوطاً على نحوٍ مُتزايد: في العالم الواقعي، وفي الوقت الحاضر، يمكن القيام برحلة الى أبعد مدينة على وجه الأرض خلال يوماً واحداً، من خلال العالم الافتراضي والاتصال الفوري وجهاً لوجه على الانترنت الذي جعل المسافة المادية بين أي اثنين بلا معنى واقعياً.

وهكذا فإن التجربة الانسانية للزمان والمكان تتحوّل أساساً، والعالم بات قرية عالمية بالحرف الواحد (هذا بالنسبة لأولئك الذين يصلون للمُعَدَّات الضرورية). ومع ذلك، فإن دور التكنولوجيا محدود. التكنولوجيا يمكن ان تُستخدم لربط اشخاص مُختلفين بأجزاء مُختلفة من العالم، لكن هذا تلقائياً لا يجعل العالم أكثر اندماجاً. وبعد كل هذا، فإن الواسطة هي ليس كما يدّعي ماكلوهان بانها الرسالة، أنها ذات دور فعال بنقل الرسالة فقط. والعوامل غير التكنولوجية، والمرسل، والمُتلقي، ومحتويات الرسالة، هي أيضاً ذات صلة. وعلاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا نفسها لا تُحدّد ملكيّتها. وعلى الرغم من التطور السريع والواجهة العالمية النطاق للإنترنت، فهناك فقط جزءاً صغيراً من السُكّان يستخدموا الانترنت. "الفجوة

الرقمية" بين أولئك الذين لديهم إمكانية للوصول إلى الانترنت وأولئك الذين لا يضيفون بُعداً جديداً للفجوة بين الأثرياء والفقراء.

في المجال الاقتصادي، مع انهيار الإمبراطورية السوفيتية وانتهاء الحرب الباردة، أصبح اقتصاد السوق هو المعيار العالمي حول العالم: الستار الحديدي أو السور العظيم لم يعد موجوداً. فقد تم تبني الـ (نيو) ليبرالية بشكلٍ صريح أو ضمني في جميع أنحاء العالم، والعالم الآن هو عالم للتجارة الحرة (على الرغم من العقبات المتبقية المناصرة للحماية المحتملة). وهكذا، فإن التدفق المتكرر للسلع، والخدمات ورأس المال، والمعلومات، والتكنولوجيا، والموارد الطبيعية، والموارد البشرية في السوق العالمية، يجعل العالم لا حدود له بشكلٍ كبير جداً. ولا شك بأن العولمة الاقتصادية تُقدم أفضل دليل بالنسبة لحجة العولمة: التنبؤ العالمي لاقتصاد السوق يخلق سوقاً عالمية حقاً. ومع ذلك، فإن السوق العالمية في توسع مستمر، في حين أن دمج العمليات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، والوظائف هي لتوسيع الفجوة بين الأثرياء (الناس، الدول) والفقراء. وكنتيجة لذلك، من ناحية توزيع الثروة، فقد أصبح العالم أكثر تميزاً من أي وقت مضى. وبعبارة أخرى، على المستوى الاقتصادي، فإن العالم هو قرية عالمية - قرية في أيادي الأغنياء.

إن قضية العولمة في المجال السياسي مُقلقة بشكلٍ كبير. في حين أن الحكم العالمي مطلوب بصفة أكبر (بالنسبة للأسباب التي تتعلق بالإنسانية أجمع، مثل مراقبة الأسلحة، والقضايا البيئية، والفقر والمشكلات المتعلقة بالفقر، والارهاب الدولي والجرائم، والأزمات المالية العالمية، إلى آخره). ولا توجد سلطة عالمية مشروعة للرد على المطالب بفعالية. إذ أن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي تمثل العالم كله، وهي على الأغلب قوية من ناحية الكلام لكن ضعيفة في الأفعال. والمنظمات الدولية الأخرى وخاصة المنظمات غير الحكومية يمكن أن تكون أكثر أهمية من الناحية النظرية، لكن أقل اقتداراً في الممارسة. لذلك، ستمر السياسة العالمية لتكون مُحَدَّدة بشكلٍ كبير من خلال العلاقات بين القوى الإقليمية والدول القومية، والكونية، والتي على ما يبدو لا تزال مثالية جداً. وفي الحقيقة، في حياتنا السياسية يتعايش الوعي العالمي مع ما هو محلي (واقليمي، وقومي وغير ذلك). ولا يزال الحكم العالمي مُتخلفاً والعالم أبعد من أن يكون بلا حدود. ويُشير شعار "فكر عالمياً وأعمل محلياً" إلى سخرية العولمة: التنافر بين التفكير والعمل في السياسة العالمية.

وأخيراً، في المجال الثقافي، فإن فكرة العولمة هي صعبة ومُعقَّدة بشكلٍ كبير. إن موضوع "الصدام الحضاري" كما صيغ من قبل صموئيل ب. هنتغتون⁽²⁾، هو ليست نبوءة حَقَّقت ذاتها، والتي تنبأت بهجمات الحادي عشر من سبتمبر والحروب ضد الارهاب، إنها تفكير في حينه، ومهما كان هناك مبالغة، فالعالم ما زال مُنقسماً بشدة من ناحية التقاليد الثقافية. "القرية العالمية" المسكونة من قبلنا، هي بدلاً من أن تكون مُجتمعاً مُتجانساً ثقافياً، باتت عالم من التنوع الثقافي. ومن ناحية أخرى، هناك بالتأكيد

عناصر ثقافية معلومة أو عولمية، والتي ترتبط على الأغلب بالإمبريالية الثقافية الغربية/الأميركية. وعلى سبيل المثال، فإن العديد من المنتجات التي أنتجت في الغرب/الولايات المتحدة، والتي تحمل بطريقة ما القيم الغربية (وبخاصة المنتجات الثقافية، مثل موسيقى البوب، وبرامج التلفزيون، وأفلام هوليوود، والكتب والمجلات والصحف، الى آخره) هي مُستهلكة عالمياً بشكل يومي. وهكذا، في سياق العولمة، يبدو اننا نواجه مأزقاً ثقافياً، أما صداماً حضارياً أو إمبريالية ثقافية. ماذا يُمكن ان نفعله في هذا السيناريو الثقافي المتعارض؟ أم هل نملك حقاً الاختيار بين الغرب والبقية؟ وبالإضافة الى ذلك، فإن النسبية الثقافية اكتسبت رواجاً واسعاً في السنوات الاخيرة، سواء داخل الدول القومية (وبشكل أساس في الغرب) وعلى المستوى الدولي: تُمارس النسبية الثقافية داخل الدول القومية في اطار سياسة التعددية الثقافية، وتُفسر على انها "سياسات الاعتراف"، وعلى المستوى الدولي، فإن النسبية الثقافية ترتبط بما بعد "الكولونيالية" والتي هي ببساطة ما بعد انتهاء عصر الاستعمار الغربي، أو بالأحرى، انتهاء الهيمنة الثقافية للغرب على العالم في العصر الحديث. وتُفهم النسبية الثقافية من خلال التأكيد على القيم الفريدة من نوعها أو النسبية لمختلف الثقافات. ومع ذلك، عندما تكون كل الثقافات مُتصلة بشكل مُتكرر مع بعضها الآخر بسبب العولمة، فهل يُمكن للقيم الفريدة من نوعها للثقافات المختلفة ان تكون ذاتية الاستدامة؟ أو ان كل الثقافات حقاً هي في مواقف مُتساوية في سياق العولمة؟

لذلك، وفي اطار المزيد من الفحص الدقيق، فليس كل مجالات حياتنا الاجتماعية معلومة بالتساوي: فبالرغم من تغلغلها، فإن العولمة هي عملية غير متساوية، ومتنوعة، ولا مُتماثلة. وبمعنى آخر، فإن العولمة كظاهرة اجتماعية، أو مجموعة من الظواهر الاجتماعية، هي أكثر تعقيداً بشكل كبير من مُصطلح "العولمة" الذي يُشار له عادةً. وستركز هذه المقالة على مجال مُحدد من الثقافة أو الثقافة في سياق العولمة. وستحاول تقديم التفسيرات السوسيولوجية عن كيفية ارتباط الثقافة بالعولمة.

والكائنات البشرية هي ليست فقط حيوانات سياسية (أرسطو) وحيوانات اقتصادية (ماركس)، لكن أيضاً حيوانات ثقافية. ولاحظ عالم الانثروبولوجيا الثقافية الأمريكي المشهور كليفورد جيرتز "باننا حيوانات غير كاملة أو ناقصة بحيث نكمل أو نصل الى الاكتمال من خلال الثقافة - وليس من خلال الثقافة بشكل عام، لكن من خلال أشكال خاصة للغاية فيما يتعلق بذلك"⁽³⁾. وحقيقةً، يتم تعريف الكائنات البشرية من خلال ثقافتها، وتفصل الثقافة كلاً من الكائنات البشرية عن الأنواع الأخرى الموجودة وتُميّز البشر فيما بينهم. وبعبارة أخرى، فإن الكائنات البشرية فريدة من نوعها في العالم بسبب ثقافتها الفريدة انسانياً (أو الثقافة بشكل عام)، والكائنات البشرية مُختلفة عن بعضها البعض، بسبب ثقافتهم الفريدة محلياً (ثقافة مجموعاتهم الخاصة). وبالطبع، فما هو أكثر أهمية للبشر ليس هو كيفية اختلافهم عن الحيوانات لكن كيف يختلفون عن بعضهم البعض. وبعبارة أخرى، الاختلافات الثقافية بين مجموعة مُختلفة من الناس، بدلاً من الاختلافات بين البشر والحيوانات، والتي تبدو بانها ذات معنى بشكل أكثر للبشر.

ولا حاجة للقول، بأن الثقافة، هي دائماً اختراعاً محلياً، ودائماً هي مُترسّخة في مجتمع معين. ومع ذلك، في "الوعي الذاتي"، فإن الثقافة هي محلية فقط عندما تكون مُرتبطة ومُقرّنة مع الثقافات الأخرى. والثقافة المعزولة تماماً، سوف تصوّر نفسها لتكون الثقافة الوحيدة، وبالتالي الثقافة العالمية، على وجه الأرض. وعندما تكون الثقافة مُرتبطة ومُقرّنة مع الثقافات الأخرى، تحدث التفاعلات بين الثقافات (في السلم أو الحرب). ونتيجةً لتفاعلاتها يمكن أن يحدث التبادل الثقافي، والانتشار الثقافي، والاستيعاب الثقافي، والصراع الثقافي، أو في بعض الحالات، الانقراض الثقافي.

إن عملية العولمة المستمرة، تجعل كل الثقافات محلية، وفي هذه الاثناء تتعرّض كل الثقافات للتأثيرات العالمية: بسبب العولمة، يجب على كل الثقافات أن تُميّز نفسها فيما يتعلّق بالثقافات الأخرى وكل الثقافات تتفاعل مع بعضها الآخر. لذلك، في سياق العولمة، يجب على كل الثقافات أن تُعيد ترتيب مواقعها في تنوّع الثقافات. وفي علاقتها أو تفاعلها مع الثقافات الأخرى، قد تصبح الثقافة تقليدية وبالتالي، فإن الأصولية الدينية أو التعصّب الثقافي قد يتبنى نهجاً عدوانياً أو توسّعياً (والذي غالباً ما يكون لكن ليس بالضرورة عنيفاً)، وبالتالي فإن الامبريالية الثقافية قد تسعى ببساطة إلى التعايش السلمي مع الثقافات الأخرى والاعتراف بقيمتها النسبية، ومن ثم التعددية الثقافية وما بعد الاستعمار. والاحتمال الآخر والاكثر استنتاجاً هو أن الثقافة قد تكون مُفتحة على تأثير الثقافات الأخرى، والتعلّم من الثقافات الأخرى وإعادة اختراع نفسها في تفاعلاتها مع الثقافات الأخرى.

وبما أن كل الثقافات هي مُرتبطة مع نفسها في سياق العولمة، لذلك ليس هناك ثقافة مُحصّنة من تأثير القوى العالمية اليوم، ونحن ينبغي أن نسأل: ماهي العوامل التي تُحدّد علاقة الثقافات مع الثقافات الأخرى؟ أو كيف يجب أن تربط الثقافة نفسها مع الثقافات الأخرى؟ هل ينبغي أن تكون الثقافة تقليدية لكي تكون مُستدامة؟ وكيف تُرسّخ التعددية الثقافية القيم النسبية للثقافات المُختلفة داخل الدولة القومية؟ هل نعيش حقاً في ثقافة ما بعد الاستعمار؟ هل هناك أو هل ستكون هناك ثقافة عالمية في هذا العالم المُعولم بشكل مُتزايد؟ هذه بعض من القضايا التي يجب الكشف عنها في هذه المقالة.

ثانياً: التعصّب العرقي ومظاهره.

العالم هو، كما كان دائماً، عالم من الثقافات المُتعدّدة. كل الثقافات مُستقلة نسبياً، لكن لا توجد ثقافة معزولة تماماً. ويتم تعريف العولمة عبر الثقافات. وعندما تواجه الثقافة ثقافة أخرى، كيف يكون رد الفعل على الاختلافات فيما بينهما؟ أو كيف يمكن أن تستجيب للتحديات المُحتملة من الثقافات الأخرى؟ والاجابة عن هذا السؤال هو أمراً هاماً ليس فقط للثقافة للحفاظ على تكاملها وشرعيتها، لكن أيضاً للعلاقات بين الثقافتين. هناك نوعين من ردود الفعل المُبالغ فيها والمُتكررة التي يمكن تمييزها بسهولة من التجارب الثقافية المُشتركة في تاريخ البشرية: الأولى هي التعصّب العرقي، والأخرى هي النسبية الثقافية. سيوضّح هذا القسم أسباب التعصّب العرقي، وسيناقش القسم التالي النسبية الثقافية.

والتعصب العرقي هو ميل لتقييم ثقافة الآخرين من خلال الثقافة الخاصة. ويعتقد الناس مع هذا الميل بان الغرباء (الناس في ثقافات أخرى) هم أقل تمدناً، أو أخلاقياً وعقلياً (ان لم يكن بدنياً في نفس الوقت) أدنى منزلة. والتعصب العرقي عنصر أساس في كل الثقافات، أو كل الثقافات الى حد معين عنصرية، بالنسبة لكل من الاسباب المعرفية والسوسولوجية. معرفياً، فان التعصب العرقي له جذوراً في المركزية البشرية، والتي هي الايمان بان الكائنات البشرية هي الأهم غالباً أو ربما هي الوجود ذو المعنى الوحيد في الكون. وهكذا، فان الحضارة الانسانية، كتابة كبيرة للثقافة، ووظائف لتحديد أو تمثيل موقع الوجود البشري في الكون. ومن الطبيعي القول فقط بان الكائنات البشرية (مثل كل البشر، والأمم، والمجموعات أو الأفراد) ينبغي ان تُحدد موقعها وجودياً. **والقول المأثور اليوناني "اعرف نفسك"** هو أمر قاطع للبشر في كل الثقافات. وبالطبع، فان فهم الذات هو ما يُميز البشر عن الأشكال الأخرى من الموجودات، وفهم الذات يعني اثبات الذات. وفي التحليل النهائي، حتى الاعتقاد بـ الله/ الآلهة وعبادة الطبيعة من قبل البشر، هو مُتجذّر في فهم الذات واثبات الذات للبشر، ويجعلون ذلك ذو معنى فقط في السياق الانساني. ولماذا تعمل مركزية الانسان أي علاقة مع التعصب العرقي؟ بسبب العوائق الجغرافية وغيرها، أو ببساطة بسبب النفعية الاجتماعية، حيث تعيش الكائنات البشرية في مجموعات مُعزلة. وكل مجموعة لديها ثقافتها الخاصة، وعندما يتعرّض الناس من مجموعة معينة للاختلافات بين ثقافتهم والثقافات الأخرى، يميلون للاعتقاد على انهم المركز (ينظر: المُتَحَضَّر أو الأكثر تحضراً)⁽⁴⁾. وبعبارة أخرى، عندما تُقابل ثقافة أخرى، فان الناس في كل ثقافة، يعوزهم الفهم المُتبادل المُناسب، أكثر من الاستعداد لفهم نُظرائهم كغير مُهمين أو أدنى منزلة ثقافياً. وكنتيجة لذلك، تُرجمت مركزية الانسان الى التعصب العرقي. وبهذا المعنى، هناك ارتباط داخلي بين التعصب العرقي ومركزية الانسان، حيث ينشأ التعصب العرقي من مركزية الانسان وتميل الكائنات البشرية الى التركز في مواقعها في الكون، أو بالأحرى، في العالم المعروف لهم، في عالمهم المحدود جغرافياً وايدولوجياً.

ويوجد التعصب العرقي أيضاً لأسباب اجتماعية. وطبقاً للمدرسة الوظيفية في السوسولوجيا، فان الثقافة هي المفتاح للأداء الطبيعي للمجتمع أو للمحافظة على الحد الأدنى من النظام الاجتماعي. الثقافة مهمة بمعنى انها تدمج الأفراد في المجتمع، حقيقة أو خيالاً. الثقافة هي، من بين أمور أخرى، نظام من المُعتقدات، أو نظام من القيم والمعايير. وعندما تشترك مجموعة من الناس بنفس الثقافة، فان هذه الثقافة تُشكّل سياقاً سوسولوجياً لتطوير الفهم المُتبادل وزرع الثقة الاجتماعية فيما بينهم. لذلك، توفر الثقافة المُشتركة احساساً بالانتماء الاجتماعي أو الهوية المُشتركة بالنسبة لأعضاء المجموعة المُتشابهة، والتي هي أمراً مُهماً لأمنهم الوجودي وسلامتهم النفسية. وعندما تستمر الثقافة لمدة كافية وتتطور الى نقطة مُعينة، كما تفعل على الأغلب، فإنها تصبح تقليداً، وتصبح أيضاً أي شيء يأخذه الناس في الجماعات المُتشابهة على الأغلب كأمرًا ممنوحاً لهم أو أي شيء يتبعونه ببساطة بدون تفكيراً كثيراً. وحالما تؤسس

التقاليد فمن الصعب على الافراد تغييرها، وحتى قد يشعر أغلب الأفراد بانهم مُجبرون للدفاع عنها. وبعبارة أخرى، فالتقاليد يجب تعظيمها اجتماعياً واتباعها. وعلاوةً على ذلك، يميل التقليد الى الاستمرار حتى عندما يتم مُعارضته سواء عن طريق المُعارضة الداخلية أو عن طريق القوى الخارجية أو كليهما. والسبب بسيط: ان الثقافة (كتقليد) هي مصدراً مناسباً وفعّالاً للأجماع الأخلاقي الذي يستند عليه الاستقرار الاجتماعي والتضامن الجماعي. وقد يبدو تغيير التقليد في الأساس أكثر تكلفةً من أغلب الأعضاء في التقليد الذي يتبعونه. لذلك، عندما تلتقي ثقافة بأخرى، فهذا فقط طبيعي بالنسبة للناس في كل الثقافات لتكون مُتعصبة عرقياً، على الأقل في المرحلة الأولية (عندما لا تزال كلتا الثقافتين غريبتين عن بعضهما) وربما أطول من ذلك الى حد بعيد.

اذن، لا عجب من ان التعصب العرقي يسود في كل الثقافات. وفي اللغة الأنثروبولوجية، فان التعصب العرقي هو عالمي ثقافي. والمركزية الأوروبية، وهي النسخة الأوروبية من التعصب العرقي أصبحت معروفة للعالم ككل ولا تحتاج لتفسير. وأوروبا ليست الوحيدة بكونها مُتمركزة حول ذاتها. ومنسيوس ثاني المُفكرين الكونفوشيوسيين الأكثر تأثيراً في التاريخ الصيني، كان يتكلم لكل الصينيين عندما كتب: لقد سمعت عن تحوّل البرابرة الصينيين الى الطرق الخاصة بهم، لكن ليس تحوّلهم الى طرق بربرية⁽⁵⁾. عند مقارنة الثقافة الأوروبية والصينية، تذكر جوليا تشينغ "بانه منذ آلاف السنين فكّرت كلاً من أوروبا والصين بأنفسهما كمركز بالنسبة لعالمهما المعروف الذي يقطنان فيه"⁽⁶⁾. وان صح هذا الكلام من الممكن نشره بسهولة لمناطق أو شعوباً أخرى من العالم: لا يوجد فقط أشكال مختلفة من الاستشراق كما يفهم ذلك ادوارد سعيد⁽⁷⁾، لكن أيضاً أنواعاً عديدة من الاستغراب عندما تُعرف بنفس الطريقة.

وقد يظهر التعصب العرقي في الثقافات المختلفة بشكلٍ مُختلف، أكثر أو اقل اعتماداً على موقف الثقافة في علاقتها مع الثقافات الأخرى. وبشكلٍ عام يبدو ان هناك نوعين من التعصب العرقي، التعصب العرقي الداخلي (على سبيل المثال، الخوف من الأجانب، التعصب الديني، وبشكلٍ أكثر عمومية التعصب الثقافي) والتعصب العرقي الخارجي (التمييز العنصري، الشوفينية، والامبريالية)، والاصطلاح الحالي للتعصب العرقي الداخلي هو في الأساس التعصب الديني، في حين ان التعصب العرقي الخارجي هو الامبريالية الثقافية.

وقد تكون هناك آثاراً مختلفة للتفاعلات بين ثقافتين بالنسبة لهما. وفي بعض الأحيان يمكن أن تكون مواجهتها ضارة أو حتى مُدمرة لواحدةٍ من الثقافتين، في حين انها تقوية وتمكين للثقافة الأخرى. وعندما تشعر الثقافة بانها مُعرضة للهجوم أو مُهددة في مواجهتها مع الثقافات الأخرى، فإنها قد تُبرّر استمرار وجودها من خلال اللجوء لمصادرها الخاصة، الأمر الذي يؤدي الى التعصب العرقي الداخلي كما ظهر في الأنواع المختلفة من التعصب الديني. ويكشف شعار "العودة الى الأصول" حقيقة الأصولية

الدينية. ان احياء الأصولية الاسلامية في السنوات الأخيرة، والتي صوّرت بشكلٍ تقليدي على انها مُساعدة أو مرتبطة بالإرهاب، قد يجعل بعض الناس يعتقدون خطأً بان الأصولية الدينية هي عدوانية وحتى عنيفة. ومع ذلك، ينبغي ان لا يتم نسيان بان الاجراءات المُتطرفة التي يقوم بها بعض الأصوليين الاسلاميين، مثل الهجمات الانتحارية، هي فقط الملاذ الأخير لهم للدفاع عن تقاليدهم (كيفما فسّرت) في ظل الهيمنة الاجتياحية والساحقة (الغربية) للحادثة. وفي واقع الأمر، فالإسلام ليس الوحيد في المعركة ضد الحادثة، وانما هناك نوعاً جديداً من الحضارة التي أنتجت في الغرب. وكل التقاليد، بما في ذلك التقاليد المسيحية، تمرّت أو تأكلت بفعل قوى الحادثة. لذلك، فان الأصولية الدينية أو الثقافية توجد مُتعبّة في كل الثقافات التقليدية⁽⁸⁾،⁽⁹⁾. وبشكل عام، فان التعصّب العرقي بشكلٍ أصولية دينية أو تعصّب ثقافي هو دفاعي، وتراجعي، وحصري، ومغلق بدلاً من هجومي، وتقدّمي، وشامل ومنفتح. وهذا النوع من التعصّب العرقي، كما أشار لذلك انتوني جينز، يميل الى ابراز صلاح مجموعة معينة من المُعتقدات، ليس فقط لأنه يرغب في تمييزها عن المُعتقدات الأخرى، لكن لأنه يرفض النموذج المُرتبط حقيقةً بمُشاركة الافكار في الفضاء العام⁽¹⁰⁾.

والنوع الآخر من التعصّب العرقي هو الامبريالية الثقافية. والثقافة التي تُمثّل تعصّباً عرقياً خارجياً لا تُعد متفوقة على الثقافات المُحيطة، لكن أيضاً يوضع هذا النوع من التفكير تحت المُمارسة، وهي تميل الى فرض قيمها ومعاييرها على الثقافات الأخرى، أما عن طريق التوسّع السلمي أو اذا كان ضرورياً وملائماً عن طريق الغزو العنيف. الامبريالية الثقافية هي شكلاً خاصاً من الامبريالية، وقد وُجدت تاريخياً في الإمبراطوريات. وتوحي الامبريالية الغربية في العصر الحديث، على سبيل المثال، الى كل الهيمنة الشاملة على الأماكن المُستعمرة، ومن هنا ظهرت المركزية الأوروبية. لذلك، فجنباً الى جنب الايديولوجيات الحديثة/الغربية، فقد اتبع الانجيل للمُبشرين المسيحيين، دائماً خطوات الانتصارات العسكرية للقوى الغربية. وبشكل مُثيراً للانتباه، فان القوة العسكرية وربما الثقافية لا تتشابه دائماً في التاريخ. وفي أغلب الاحيان، فان الغازي المُهاجم على ظهر الخيل يصبح المُحتل للأرض. وكان الرومان في النهاية مسيحيين، وبعد ذلك فان الألمان البرابرة الذين هزموا الرومان أصبحوا مُتحضرين تحت الحضارة الرومانية. في الصين، في البداية، المغول ومن ثم المنشوريين، هما المجموعتان العرقيتان الوحيدتان اللتان نجحتا في غزو وحكم المملكة المركزية، وأخيراً، تم تفضيل الثقافة الصينية. اليوم الامبريالية الثقافية مُشتركة بشكلٍ أساس في السيطرة على الثقافة الغربية، وبالأخص الثقافة الأميركية في العالم⁽¹¹⁾،⁽¹²⁾.

ان تشكيل الإمبراطورية الثقافية الغربية الأميركية نتج في الأساس من انتشار البضائع أو السلع الغربية الأميركية مع العلامات التجارية الغربية الأميركية على النطاق العالمي. ان الاسلوب الذي تنتشر به سلعاً معينة في العالم، مُرتبطاً بالامبريالية الثقافية والذي يمكن توضيحه من خلال طبيعة البضائع.

وطبقاً الى جان بودريار فان البضاعة ليس لها فقط قيمة استخدام وقيمة تبادل، كما تصوّر ذلك ماركس لكن أيضاً لها قيمة رمزية. لذلك، تُشكّل البضائع المختلفة نظاماً رمزياً أو نظاماً ذو معنى⁽¹³⁾. وبهذا المعنى، فان البضائع كرموز هي حاملة للثقافة، وانتشار سلعاً معينة من مكان الى آخر يدل على انتقال الثقافة المُتشابهة. وفي هذه المرحلة من التاريخ، حيث سيطرة العالم بشكل كبير على البضائع من خلال البضائع المُنتجة أو الناشئة من الغرب، الولايات المتحدة، فان النزعة الاستهلاكية العالمية تصبح ضمناً أداة بالنسبة للإمبريالية الثقافية الغربية/الأميركية. وخلافاً للأصولية الدينية أو التعصّب الثقافي فالإمبريالية الثقافية، السافرة أو البارة، لا تعرف حدوداً في توسيع أراضيها. ومن ناحية أخرى، فان الامبريالية الثقافية، مثل الأصولية الدينية أو التعصّب الثقافي، سترفض أي علاقات متساوية وحوارية مُمكنة بين الثقافات المختلفة.

ثالثاً: النسبية الثقافية ومظاهرها

ان نقيض التعصّب العرقي هو النسبية الثقافية. وفي مُعارضةٍ للتعصّب العرقي، تعترف النسبية الثقافية بالقيم النسبية للثقافات المختلفة، وتضع أفضلية على فهم الثقافات الأخرى. نظرياً، لا يوجد هناك شيئاً جديداً في النسبية الثقافية— انها ببساطة اتساعاً منطقياً للنسبية الفلسفية في العالم الاجتماعي. وفي شؤون العالم اليوم، فان النسبية الثقافية هي نزعة فكرية وأكثر أو أقل مُمارسة مؤسسية. وكنزعة فكرية حديثة، فان النسبية الثقافية مُعبّر عنها أساساً من خلال حركة ما بعد الحداثة بشكل عام وفلسفة ما بعد البنيوية بشكل خاص. على سبيل المثال، جاك دريدا ضد عالم الكتابة الافلاطوني، يقرأ العالم كنص مُطلق، بمعنى ان الحاضر هو علائقي أو نسبي للغائب، ولا يوجد مركز مُطلق. وفي رأيه، فان أي شيء في هذا العالم النصي خاضعاً لمبدأ الاختلاف (الاختلاف المؤجل أو الأثر أو الكتابة)، والنهج المُناسب لهذا العالم هو التفكيك (تفكيك وجود المعنى وتشغيل ما هو مؤجل)⁽¹⁴⁾. وبالمثل، يرفض جان فرانسوا ليوتار أهمية السرديات الكبرى (الله، العقل، الثورة، التقدم، الخ) لحالة ما بعد الحداثة: هذا بشأن عالم ما بعد الحداثة. وقد فقد أغلب الناس الحنين بالنسبة للسرد المفقود. ولا يتبع ذلك أبداً الانحدار نحو الهمجية. وما ينقذهم من هذا هو معرفتهم بان الشرعية يمكن أن تتبع فقط من مُمارستهم اللغوية وتفاعلهم التواصل⁽¹⁵⁾. ولوضع هذا بطريقة أخرى، "لا يوجد هناك سبب، لكن أسباب"⁽¹⁶⁾. ومن الواضح ان ما يكمن وراء حجج دريدا و ليوتار هو الفكرة بان كل شيء هو نسبي، ولذلك ليس هناك معانٍ مُطلقة حقائق، قيم أو جوهر. وفي الواقع فان الفكرة الرئيسة في النسبية الثقافية المُعاصرة هي اللامركزية (لامركزية كل شيء الذي تركز) أو التفكيكية (تفكيك كل شيء الذي تم بناؤه كمُطلق، عالمي أو أساسي) وشعارها الشائع الان هو "أي شيء يمر". وبشكل عام، كل نظريات ما بعد البنيوية/ما بعد الحداثة أشارت الى وجود شيئاً واحداً: الآخر، أو ما هو مُختلف. في التفكير الغربي التقليدي، فان الآخر يعني الطرف الأدنى أو التافه في التقابلات الثنائية المُختلفة. وبالاعتماد على السياق الخاص به، يمكن أن يكون الآخر

ظاهرة (بمقابل الجوهر)، ولا شيء (بمقابل الوجود)، والعاطفة أو الغريزة (بمقابل العقل)، والجسم (بمقابل الروح أو العقل)، والبشر (بمقابل الله)، والطبيعة (بمقابل البشر)، والمحكوم (بمقابل الحاكم)، والفقر (بمقابل الغني)، والاناث (بمقابل الذكور)، والأقليات (بمقابل الأغلبية)، والأطفال (بمقابل الكبار)، والمرض العقلي أو البدني (بمقابل الصحة) والشرق (بمقابل الغرب) الى آخره. ومن الواضح ان "الآخر" غير مُمثل في الثقافة (الثقافة المهيمنة أو السائدة في مجتمع ما)، أو لا يوجد هناك مكان حقيقي "لآخر" في الثقافة: فهو الغائب، والمكبوت، والمُهمل، والصامت، والهامشي، أو ببساطة المُختلف. وبعبارة أخرى، فان "الآخر" ليس نظيراً حقيقياً أو مُستقلاً بذاته عن نقيضه، هو لا يوجد في أو لذاته، انه موجود بسبب أو لغرض نقيضه. وعندما تُطبق فكرة "الآخر" على الثقافة، فانه يُمثل ثقافة مجموعات الأقليات أو الأشخاص المُستعبدين (مقابل ثقافة المجتمع السائدة أو المجموعة المهيمنة). في العالم الحديث، أسس الغرب وحافظ على هيمنته الثقافية على الثقافات الأخرى لمئات السنين. وكنتيجة لذلك، تصبح الثقافات الأخرى "آخر" في علاقاتها مع الغرب. ويوضح مفهوم سعيد عن الاستشراق كيف يتم تخيل الثقافات الأخرى على انها "آخر" بالنسبة للغربيين. وبالطبع فهذا ليس كيف تفهم النسبية الثقافية "الآخر" أو "الآخرين". ومن منظور النسبية الثقافية، لا يوجد "الآخرون" لتأكيد نقيضهم أو لأجله، لكن لتأكيد نسبيتهم أو لا مركزيتهم. "الآخرون" لديهم قيمهم الخاصة، وقيمهم الخاصة أيضاً نسبية - نسبية بالنسبة لأي شيء مُرتبط بهم ومُختلف عنهم. وفي ضوء هذا المنطق، فالثقافات الأخرى ليست بالضرورة أن تكون أدنى منزلة من الثقافة الغربية، وكل الثقافات الموجودة قد يكون لها قيمها النسبية.

وتختص النسبية الثقافية بالعلاقات بين الثقافات المختلفة في المجتمع. لتكون أكثر تحديداً، عندما تتعايش الثقافات المختلفة بسلام في المجتمع، وهي في حالة من النسبية الثقافية. وقد تتعايش الثقافات المختلفة على مستويين: محلي وعالمي. وفي العالم المعاصر، تتمثل النسبية الثقافية على المستوى المحلي في ما يُسمى "بسياسة الاعتراف" أو تعددية الثقافات. ومن ناحية أخرى، فان النسبية الثقافية على المستوى العالمي هي نتيجة للتخلص من الاستعمار - وهي العملية التي ينحسر فيها الاستعمار الغربي ويتحرك العالم الى عهد ما بعد الاستعمار. ان النسبية الثقافية على المستوى المحلي والتي على المستوى العالمي، تشبه بعضها البعض، بمعنى ان كليهما لا تعترفان بتفوق أي ثقافة مُحددة. لكنهما مختلفان تماماً: النسبية الثقافية على المستوى المحلي أكثر أو اقل مؤسسية، بينما على المستوى العالمي لا تزال عاكسة نظرياً بشكل كبير للواقع في عالم ما بعد الحرب الباردة.

وترتبط النسبية الثقافية على المستوى المحلي بشكل اساس بممارسة التعددية الثقافية، وهي سياسة بدأت في كندا في أوائل السبعينيات، وسرعان ما تم تبنيها من قبل معظم البلدان الغربية. ان السبب الجوهري للتعددية الثقافية، هو كما فُسّر من قبل الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور، بانه سياسات الاعتراف أو الاعتراف السياسي بالقيم النسبية للثقافات المختلفة داخل الدول القومية في ظل الاطار الديمقراطي

الليبرالي⁽¹⁷⁾. وبسبب العولمة (وبشكل أكثر تحديداً، الاستعمار والهجرة)، فإن أقطاراً قليلة جداً اليوم تتكوّن من مجموعة واحدة مُتجانسة ثقافياً، أو لا توجد هناك دولاً في الواقع هي دولاً قومية أحادية الثقافة. وفي بعض البلدان فإن السُكان الأغلبية هم أعلى بكثير من الأقليات المشتركة، وفي بعض البلدان هناك عدداً أساسياً من الأقليات العرقية، وكل البلدان الآن هي بلدان ذات مجاميع عرقية مُتعدّدة. وبما أن الجماعات العرقية المُختلفة تملك ثقافتها العرقية الخاصة، فكل البلدان في الواقع هي فُسيّساء ثقافي. لذلك، فإن كيفية تعايش الثقافات المُختلفة ضمن الدولة القومية، هي قضية أساسية بالنسبة لكل البلدان. والمسألة إذا لم يتم التعامل معها بصورة صحيحة، يمكن أن تكون مصدراً للصراعات العرقية أو حتى التفسّخ الوطني. وفي الواقع، فإن الانتماء العرقي في بعض الأحيان يمكن أن يكون مُعبّناً لأجل القومية، والخط الرفيع بين البحث عن الهوية العرقية ومُمارسة الانفصال السياسي، يمكن أن يصبح في بعض الأحيان غير واضحاً كما ملاحظ في تعبيرات مثل القومية العرقية والقومية الاثنية⁽¹⁸⁾،⁽¹⁹⁾،⁽²⁰⁾. وقد صُمّمت التعدّدية الثقافية لتوفير فضاءً اجتماعياً لتعايش الثقافات المُختلفة داخل البلد.

وفي مُمارسة التعدّدية الثقافية، ستفعل حكومة البلاد بعض أو كلاً مما يأتي: 1. دعم تشغيل وسائل الاعلام الجماهيرية بلغات الاقليات 2. دعم احتفاليات ومهرجانات، وأعياد الجماعات العرقية 3. دعم الموسيقى والفنون والأدب من ثقافات الاقليات 4. قبول الملابس التقليدية والدينية في الأماكن العامة 5. برامج التمويل التي تُشجّع تمثيل الاقليات في التعليم، والسياسة والقوى العاملة 6. الاعتراف بمواطنة مُتعدّدة. لذلك، في ظل سياسة التعدّدية الثقافية، يمكن للثقافات المُختلفة أن تتعايش بدون شك بطريقة ما ويُمكن أن تجد طُرقاً للتعبير عن نفسها. وبعبارة أخرى، من خلال مُمارسة التعدّدية الثقافية، فإن القيم النسبية للثقافات المُختلفة مُعترف بها سياسياً بشكل كبير.

ومع ذلك، فإن امتداد التعدّدية الثقافية التي تُجسّد روح النسبية الثقافية هي موضع شك. وكقضية في الواقع، لا تُشير التعدّدية الثقافية مباشرة إلى الاعتراف المُتبادل للثقافات المُختلفة فيما بينها. إنها حكومات على شكل ديمقراطية ليبرالية، والتي تعترف رسمياً بالقيم النسبية للثقافات المُختلفة في مُجتمعاتها. وبعبارة أخرى، تعمل التعدّدية الثقافية ضمن اطار الديمقراطية الليبرالية. من خلال انشاء الفضاء الاجتماعي للثقافات المُختلفة، لإظهار نفسها اضافة الى التعايش، وتؤكد الديمقراطية الليبرالية مرة أخرى شرعيتها الخاصة بين الناس من مُختلف الثقافات. وفي النهاية، تخدم التعدّدية الثقافية رفاية الديمقراطية الليبرالية، وبالنسبة للقيم النسبية فيما يتعلّق بالثقافات المُختلفة، فهي النظام المُطلق للديمقراطية الليبرالية، أو خصوصية الثقافات المُختلفة التي تتعايش الآن ضمن عالمية الديمقراطية الليبرالية.

وبالطبع، فإن التعدّدية الثقافية ليست بالغريبة عن الديمقراطية الليبرالية. والديمقراطية الليبرالية من خلال التعريف تُشير إلى تعدّدية الثقافات. وواحدة من المبادئ الرئيسة للديمقراطية الليبرالية هي حُرّية المُعتقد، الذي يؤدي عملياً إلى الاعتراف بالقيم النسبية للثقافات المُختلفة، وبالتالي، التعدّدية الثقافية. ولا

يمكن للتعددية الثقافية أن تذهب بعيداً تحت مظلة الديمقراطية الليبرالية، وعلى الرغم من الاعتراف والتأسيس لتعايش الثقافات المختلفة ضمن المجتمع، فالديمقراطية الليبرالية سوف لن تتسامح مع أي ادعاء بالاستقلال السياسي المرتكز على التميز الثقافي لأي مجموعة عرقية معينة. وبعبارة أخرى، فإن القومية العرقية أو القومية الاثنية هي غير واردة في إطار الديمقراطية الليبرالية. وبهذا المعنى، تعمل التعددية الثقافية لأجل الديمقراطية الليبرالية، لمنع الاختلافات الثقافية في المجتمع من التطور للتفسخ الوطني.

واضافة الى ذلك، لا تعني التعددية الثقافية بان كل الثقافات تبقى سليمة. وستكون الحكومة في إطار الديمقراطية الليبرالية انتقائية تماماً، بالنسبة للعناصر التي يجب المحافظة عليها ودعمها في ثقافة معينة. والمحصلة النهائية هي ان حقوق الانسان لا يمكن ان تنتهك من خلال الحقوق الثقافية. وعلاوة على ذلك، تتصل التعددية الثقافية بشكل رئيس بثقافات الأقليات. الى جانب ذلك فان التعددية الثقافية هي وجود كامن في الثقافة السائدة، والتي لها جذوراً في التقاليد الغربية، وأسلاف الديمقراطية الليبرالية. وعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة، تحتل ثقافة الانجلو سكسونية البروتستانتية البيضاء الموقع الرئيس في التنوع الثقافي للمجتمع الاميركي. لذلك، فان مصطلح التعددية الثقافية هو مصطلح مُضلل بعض الشيء. وهو يجب ان يُقرأ كتقافات مختصرة متعددة، اضافة الى الثقافة السائدة تحت ظل الديمقراطية الليبرالية. وهكذا، فان الاعتراف بالقيم النسبية للثقافات المختلفة من خلال سياسة التعددية الثقافية هو رمزياً أكثر منه أساسياً.

وتتعلق النسبية الثقافية على المستوى العالمي بما بعد الاستعمار، التي تصف الآثار الثقافية لعملية انتهاء الاستعمار في فترة ما بعد الحرب وخصوصاً مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ان انتهاء الحرب العالمية الثانية هو أيضاً نهاية للإمبريالية الغربية، وبنفس الوقت نهايةً للمركزية الأوروبية. وحتى خلال ذروة الحرب الباردة، عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يحاولان تثبيت والحفاظ على هيمنتها العالمية (بما في ذلك الهيمنة الثقافية) على جانبي الستار الحديدي، لم تواصل عدداً من دول العالم الثالث استقلالها- الاستقلال ليس فقط من الاستعمار القديم والسافر، لكن أيضاً من الامبريالية الجديدة في ظل تنكّر الايديولوجيا الثورية.

وفي أعقاب الحرب الباردة، يبدو ان هذه السرديات الكبرى والايديولوجيات التي نشأت في الحداثة الغربية أصبحت متحررة. ولإعادة صياغة مصطلح فرانسيس فوكوياما⁽²¹⁾ فان "نهاية التاريخ" تعني نهاية الهيمنة الثقافية الغربية بالإضافة الى بداية الشعوب غير الغربية بإعادة اكتشاف أو إعادة اختراع ثقافتها الأصلية ودمجها في هويتها الوطنية. وبالنسبة للدول القومية حديثة العهد في العالم غير الغربي، فان الاستقلال السياسي غير مكتملاً من دون الاستقلال الثقافي (الاستقلال الاقتصادي في الحقيقة ليس خياراً لأي بلد اليوم، وبالنسبة لكل الأقطار فهي معتمدة على بعضها البعض اقتصادياً الآن). لذلك، في عالم ما بعد الاستعمار، أو في عالم بدون الهيمنة الثقافية (الغربية)، فان إعادة البناء الثقافي على أسس التقاليد

المحلية، هي من بين الأولويات الأولى لكل الدول غير الغربية، بما في ذلك بعض الأعضاء السابقين في الاتحاد السوفيتي أو الكتلة السوفيتية، وهي على برنامجهم في بناء الأمة.

وتصبح القومية التي هي اختراعاً غربياً حديثاً، معياراً عالمياً، يُستخدم بشكل متناقض ضد الامبريالية الغربية أو الامبريالية من أي نوع. وبالطبع، ما وراء السعي الوطني للدول غير الغربية هو تصوّرهم الخاص عن دولتهم. وفي بناء دولتهم، فمن الطبيعي ان تلجأ هذه الأقطار لتاريخها وتقاليدها الخاصة لإعادة بناء هويتها الوطنية. وتبقى العناصر الثقافية الغربية، وبخاصة الايديولوجيات الحديثة المتنوعة، مؤثرة في جميع أنحاء العالم، لكن يجب عليها الآن ان تتعايش مع الثقافات الأصلية في العالم غير الغربي. وبعد كل هذا، فهي ثقافات أصلية تُحدّد تميّز البلدان غير الغربية كدول قومية. وهكذا، فان عالم ما بعد الاستعمار هو عالم من التنوع الثقافي أو النسبية الثقافية.

ولا تزال الثقافات الأصلية ذات صلة بالأقطار غير الغربية، ليس فقط لأنها يمكن ان تُستخدم لخدمة الغرض من القومية وبناء الدولة من الناحية السياسية، لكن أيضاً لأنها في بعض الحالات أو بدرجات معينة متشابهة أو حتى مُساعدة لتقدّم الحادثة بشكل عام. ان الاطروحة الفيبيرية التقليدية القاضية بان الثقافات الأصلية مُعقّقة لتطوّر الرأسمالية الحديثة في العالم غير الغربي، هي أسطورة اجتماعية، والتي تستبعد أي صلة مُحتملة للتقاليد غير الغربية بالحادثة. وفي الواقع، فان العديد من التقاليد غير الغربية قد نجت تقريباً من التقلّبات في الأزمنة الحديثة، وبعضها أثبت انسجامه تماماً بشكل أو بآخر مع التطوّر المحلي نحو الحادثة. وعلى سبيل المثال، في شرق آسيا الحديث، يلعب التقليد الكونفوشيوسي الناجي(ما يسمى بقيم ما بعد الكونفوشيوسية) دوراً مهماً في تشكيل نموذجاً مختلفاً ومشابهاً للرأسمالية الحديثة أو الحادثة⁽²²⁾. وليس من الصعب اثبات ان بعض التقاليد الأخرى(أو عناصرها المُتبقيّة) قد تكون أيضاً مُناسبة بطريقة ما لتحديد التنمية المحلية المُتطابقة. وفي ملاحظة جينز "بالنسبة لأغلب تاريخها، فقد أعادت الحادثة بناء التقاليد كما ذوّبتها". ويُشير أيضاً الى ان التأثير المُستمر للتقاليد ضمن الحادثة ظل غامضاً طالما ان الحديث يعني الغربي⁽²³⁾. لذلك، وبسبب دور التقاليد المحلية في العالم الحديث، فان الحادثة هي ليست غربية على وجه الحصر، أو يمكن ان تكون هناك نماذج مُختلفة من الحادثة. ان وجود أو احتمالية وجود نماذج مُتعدّدة من الحادثة في العالم، يُقدّم دعماً اضافياً للنسبية الثقافية على المستوى العالمي.

رابعاً: ما بعد التعصّب العرقي والنسبية الثقافية

التعصّب العرقي والنسبية الثقافية لديهما شيئاً واحداً مُشتركاً: كلاهما يرفضان الحوارات الديمقراطية والعقلانية بين الثقافات، لذلك فكلاهما يستبعد امكانية وجود ثقافة شاملة أو عالمية قائمة على الحوارات بين الثقافات. التعصّب العرقي بأشكاله المُبالغ بها يجعل الناس يعتقدون بان ثقافتهم بالمقارنة مع الثقافات الأخرى، هي قيمة مطلقة أو حتى عالمية. ويميل الناس مع هذا الاعتقاد الى الدفاع عن نقاء ثقافتهم أو

أصالتها(التعصب العرقي الداخلي)، وعندما يمكن تنفيذ ذلك، يفرضون ثقافتهم على الآخرين(التعصب العرقي الخارجي). وبالنسبة للناس المتعصبين عرقياً تُمثل ثقافتهم الحضارة بحد ذاتها أو الجزء الأكثر حضارية من الحضارة الانسانية، وبالتالي، لا توجد لهم حاجة للحوار مع الناس في الثقافات الأخرى. ومن ناحية أخرى، تؤكد النسبية الثقافية على القيم النسبية للثقافات المختلفة. ومن منظور النسبية الثقافية، فإن الثقافة تصبح ذا معنى فقط في إطارها المحلي، ولا يمكن لثقافة ان تدعي بانها مُتفوقة على الثقافات الأخرى. وترتبط النسبية الثقافية بين ثقافة وأخرى وحتى تُقارنها، وهي تفعل ذلك فقط لتحديد وتأكيد تميز أو خصوصية الثقافات المختلفة. لذلك، بالنسبة للمؤمنين بالنسبية الثقافية، يجب الاعتراف بالقيم النسبية للثقافات المختلفة، لكن لا توجد هناك أرضية مشتركة للقيام بحوار حقيقي فيما بينها.

وليتيم التذكير بان التعصب العرقي موجوداً لأسبابٍ ذي فائدة. حيث توفر الثقافة أو أي ثقافة خاصة للناس نوعاً من الهوية الجمعية أو الشعور بالانتماء، بالإضافة الى المعاني أو الأهداف من حياتهم. ومن خلال القيام بذلك، تُحدد الثقافة حدود العالم المادي والروحي للأشخاص الذين يقطنون فيها. وطبقاً للنظرية التطورية، يجب على الانسان التكيف مع البيئة من أجل البقاء. وكما يبدو بان البشر يتكيفون مع بيئتهم من خلال الثقافة، والأكثر أهمية هو انهم يجب ان يتكيفوا أولاً مع ثقافتهم الخاصة كجزءاً من بيئتهم. وهكذا، فان التعصب العرقي ببساطة هو استراتيجية للبقاء بالنسبة للكائنات البشرية. وعلاوةً على ذلك، نظراً لهشاشة والشك بحياة الانسان الفردية، فمن المهم وحتى من الضروري ان يرى الناس أنفسهم كجزءاً من جماعة أكبر وان يؤمنوا بما يعتقد به الآخرون في المجموعة. ويتوافق الأفراد مع مجموعتهم بالنسبة للأفضل أو الأسوأ. لذلك فان التعصب العرقي هو وظيفة امتتالية للجماعة، انه طريقة مناسبة للأشخاص، لربط حياتهم الفردية بمجموعة من الناس. ومع ذلك، ومع كل الأهمية له، يمكن ان يؤدي التعصب العرقي الى ضياع البشر عندما يسير نحو المبالغة به. يمكننا أن نتعلم أكثر مما يكفي من النصف الأول من القرن العشرين، حول الذهاب بعيداً بالنسبة للتعصب العرقي، عندما عبأ سياسياً، بحيث يمكن ان يسير نحو اتجاه لا انساني: في الحربين العالميتين، تُرجم التعصب العرقي من حكمة انسانية محدودة جغرافياً الى سخافة انسانية مُفرطة سياسياً، ومن التأكيد الذاتي الثقافي المحلي الى التدمير الذاتي العنيف العالمي. وفي الحقيقة، وفي كثير من الأحيان، فان التعصب العرقي عاملاً رئيساً تسبب بأنواع مختلفة من الصراعات، من التحيز كل يوم الى التمييز المؤسسي، من التطهير العرقي الى الإبادة الكاملة. وأغلب الأمثلة الحديثة للصراعات المتعلقة بالتعصب العرقي، هي "الجهاد" ضد الحضارة الغربية/الاميركية(كما يفهما الأصوليون المسلمون) أو "الحرب ضد الارهاب"(كما حُدد من قبل الولايات المتحدة). وبالطبع، عندما يتم التضحية بحياة البشر على هذا النطاق الكبير بالنسبة لغايات التعصب العرقي، يصبح هذا التعصب عاجزاً، ولم يخدم المصالح البشرية كما ينبغي.

وفي هذا السياق، يبدو ان النسبية الثقافية، هي بديلاً مفضلاً للتعصب العرقي. وبشكل مثالي، في حالة النسبية الثقافية، يتم الاعتراف بجميع الثقافات الموجودة على حد سواء، وكل ثقافة لها موقعها المستقل نسبياً فيما يتعلق بالثقافات الأخرى، ولذلك، لا يوجد هناك سبباً للصراعات بين الناس من مختلف الثقافات. وعلى أية حال، فان النسبية الثقافية هي اشكالية حتى من الناحية النظرية. ونظرياً ما نتج من النسبية الثقافية هو في أفضل الأحوال تعددية وفي أسوأ الأحوال عدمية. وبشكل أكثر فعالية، فان النسبية الثقافية هي تعددية بدون مبدأ وعدمية بمبدأ، انها تُبرر كل شيء ومن ثم لا شيء، بدون وجود أرضية مشتركة، والنسبية الثقافية بالكاد يُمكن ان تتحمل نفسها. ومع وجود أرضية مشتركة، تتناقض النسبية الثقافية مع نفسها. لذلك، قد يتساءل الانسان، بالضبط باي معنى تُمارس النسبية الثقافية؟ أو الى أي مدى تُمارس؟ في الحقيقة، تبقى النسبية الثقافية بشكل كبير مثالية، أو ان تطبيقها في العالم الحقيقي هو بعيداً عن المثالية. وكما نوقش سابقاً، فان النسبية الثقافية على المستوى المحلي (في البلدان الغربية) تُمارس في اطار سياسة التعددية الثقافية. وتعمل التعددية الثقافية في اطار الديمقراطية الليبرالية، أو انها جزءاً من الديمقراطية الليبرالية. وتستلزم الديمقراطية الليبرالية تعدد الثقافات وتضع اسلوبها في اطار الديمقراطية الليبرالية، والاعتراف السياسي بالثقافات المختلفة هو رمزي فقط. ومن ناحية أخرى، ترتبط النسبية الثقافية، على المستوى العالمي، أو ما بعد الاستعمارية، بشكل أساس بمبدأ تقرير المصير ونظام الدول القومية. ومع ذلك، فان الدولة القومية هي أكثر من كيان ثقافي، هي أيضاً وبشكل أكثر أهمية كيان اقتصادي، والذي علاوة على ذلك يُحدد موقعها السياسي بين الدول القومية. ومع القدرات الاقتصادية المختلفة، تُمارس الدول القومية المختلفة تأثيرات ثقافية مختلفة في الشؤون الدولية. ونتيجة لذلك، تتعايش النسبية الثقافية مع الأصولية الدينية والامبريالية الثقافية. وتسبق حقوق الانسان السيادة الوطنية (باسم التدخل الانساني أو القيم العالمية) وهذا شعار الجديد في الدبلوماسية الغربية/الاميركية يُخبر الكثير حول النسبية الثقافية في الممارسة.

لا التعصب العرقي ولا النسبية الثقافية يُنشأن شعوراً بثقافة معزولة تماماً. يجعل هناك معنى فقط عندما تواجه الثقافات المختلفة بعضها الآخر. وفي عصر العولمة، تكون التفاعلات الثقافية جزءاً من حياتنا اليومية. والاتصالات المتكررة بين الثقافات تُعرض كل واحدة منها لتأثيرات الثقافات الأجنبية وتجعلها أكثر ارتدادية وواعية لنفسها من أي وقت آخر. وخلال ذلك، تختبر قوى العولمة (مثل السوق العالمية المزودة بالسلاح بوسائل النقل والمواصلات الجديدة باستمرار) شرعية ومرونة واستدامة جميع الثقافات. وتحت هذا الظرف، كيف يمكن لثقافة مواجهة التحديات من الثقافات الأخرى وكذلك من قوى عالمية؟ وبالنسبة للأسباب التي تم توضيحها من قبل، فان أي ثقافة مُحددة بالتعريف الاثني في علاقتها بالثقافات الأخرى. لذلك، سوف يستمر التعصب العرقي في الثقافات القائمة طالما هناك اختلافات فيما

بينها. ويصبح التعصب العرقي غير مؤهلاً وسلبياً عندما يصل الى أقصى الحدود، كما هو الحال في التصادم الحضاري المستمر (الجهاد أو الحرب ضد الارهاب في السياق الثقافي الذي تُحدّد فيه).

ويبدو ان النسبية الثقافية تُمثل تريباً ضرورياً للتعصب العرقي المُتطَرّف: وعلى المستوى المحلي فان النسبية الثقافية في شكل "سياسة الاعتراف" أو التعددية الثقافية، تؤسّس للاعتراف السياسي بالقيم النسبية للثقافات المختلفة داخل المجتمع (أو الدولة القومية)، وبالتالي، فان التعايش السلمي نسبياً، عالمياً توفّره النسبية الثقافية بنموذج ارشادي للثقافات المختلفة، لتقدير قيم بعضها البعض في عالم ما بعد الاستعمار، أو في عالم لا يوجد به مركزاً ثقافياً مُطلقاً. ومع ذلك، فان النسبية الثقافية لها حدودها، محلياً فان التعددية الثقافية لا تتحدّى في الواقع الثقافة المهيمنة في المجتمع السائد، وانها تضطر لقبول شرعية الديمقراطية الليبرالية قبل ان يتم الاعتراف بها من قبل الديمقراطية الليبرالية، وعالمياً، كاستقرار الثقافات في الدول القومية، تصبح سلامة ثقافة مُعيّنة صعبةً، عندما تُنتهك سيادة الدولة القومية لأسباب اقتصادية أو سياسية. لذلك، فان النسبية الثقافية لا تضمن بحد ذاتها التعايش السلمي للقيم المختلفة - سواءً على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، بصرف النظر عن حوارها وتضامنها.

خامساً: الخلاصة: نحو الثقافة العالمية، الثقافة لأجل التعايش، والحوار، والتضامن

لقد غيّرت عملية العولمة المستمرة أو نشرت معنى المجتمع. المجتمع هو مجموعة من الأفراد والذي يتميز بالمصالح المشتركة، وقد يكون له ثقافة مُميّزة ومؤسّسات ثابتة. وفي الاصطلاحات السوسيولوجية يُشير المجتمع بشكل رئيس للدولة القومية. وكما يبدو، نتيجة للعولمة، فالمجتمع العالمي قيد الاعداد. والعولمة لا تربط الناس فقط من ثقافات أو أمم مختلفة في العالم، لكن أيضاً تجعلهم يدركون بانهم يشتركون ضمن أموراً أخرى، بالحدود المرئية بشكل متزايد لهذا الكوكب. لذلك، ظهرت منظمات غير حكومية دولية مختلفة، لمعالجة القضايا المتعلقة بكل البشرية، وانضمت العديد من المنظمات الحكومية الى جهودها. ان المجال المدني العالمي هو بازدياد في كل أنحاء العالم، وهناك شكلاً من الحكم العالمي يكون مُبتنئاً أو مؤسّساً تدريجياً في شؤون العالم. ويتطلّب المزيد من التطوير للمجتمع العالمي ثقافة دولية أو عالمية حقيقية. اذن، ما هي الثقافة العالمية؟ أو ما هو الأساس المطلوب لتشكيل ثقافة عالمية؟

لا يمكن ان تُبنى الثقافة العالمية من اللامكان أو من تأملات نظرية ببساطة - ولها جذوراً في الثقافات القائمة. والثقافات الموجودة هي ثقافات مُعيّنة. كيف يمكنها تجاوز نفسها للوصول الى شيء ما ذي صلة عالمية؟ وفي سياق العولمة، كل الثقافات الموجودة تتعرّض للاختلافات (وكذلك التشابهات) بين الثقافات، وكل الثقافات تتفاعل مع بعضها البعض ومع القوى العالمية. وقد تُحقّق بعض الثقافات في تفاعلاتها موقعاً مُهيمناً، بينما قد تصبح الثقافات الأخرى مُهمّشة. وتتفعّل الثقافات المهيمنة بسرعة من التعصب العرقي (الخارجي) لتوسيع تأثيرها، بينما الثقافات الهامشية (أو المُهمّشة) غالباً ما تلجأ الى

التعصب العرقي (الداخلي) لمقاومة التغلغل الأجنبي. ومن هنا تحدث الصراعات الثقافية أو التصادمات الحضارية. الصراعات الثقافية أو التصادمات الحضارية هي ليست نتائجاً حتمية للعولمة، وهي بالتأكيد ليست الخيار المرغوب فيه بالنسبة لأغلب الناس في أي ثقافة. ولتجنب الصراعات الثقافية أو التصادمات الحضارية، فيجب ان نتعلم الثقافات المختلفة التعايش السلمي مع بعضها الآخر. يُجسد التعايش السلمي بين الثقافات، روح النسبية الثقافية، وفي تعايشها السلمي، يتم الاعتراف بالقيم النسبية للثقافات المختلفة بشكل واضح (كما في حالة التعددية الثقافية) أو ضمناً (ما بعد الاستعمار)⁽²⁴⁾. لكن الهدنة بين الثقافات لا تؤدي الى ثقافة عالمية تلقائياً، فهي فقط خطوة أولى نحو تشكيل ثقافة عالمية. وفي تعايشها، قد تُدرك ثقافات مختلفة ضمن حدودها الخاصة، والحوار مع بعضها البعض، والتعلم من الثقافات الأخرى. ومن هذا النوع من التفاعل قد يتطور تضامن الثقافات المختلفة، ويمكن غرس الثقافة العالمية. وبعبارة أخرى يمكن أن تكون عناصر من الثقافات المختلفة مُندمجة في ثقافة عالمية فقط في تعايشها، وحوارها وتضامنها. وبشكل واضح، فان كلاً من التعصب العرقي (سواء كان طبيعياً أو أساسياً) والنسبية الثقافية (سواء كانت ذات أهمية تاريخية) يستبعدان امكانية وجود ثقافة عالمية، ويجعل التعصب العرقي الناس أما رافضين للتأثير من ثقافات أخرى (التعصب العرقي الداخلي) أو يفرضوا ثقافتهم الخاصة على الآخرين (التعصب العرقي الخارجي)، بينما لا تعترف النسبية الثقافية بالقيم الشاملة أو العالمية. ويمكن تصور الثقافة العالمية فقط عندما لا يسير التعصب العرقي بشكل مُبالغاً به، سواء في اتجاهه الداخلي أو الخارجي، وعندما لا تخدع النسبية الثقافية الناس بإمكانية وجود القيم العالمية.

اذن، ما هي العناصر الأساسية لهذه الثقافة العالمية؟ أو كيف نُحددها؟ تتألف الثقافة العالمية من جزأين: عناصر في ثقافات مختلفة، والتي يمكن ان تتجو من تأثير ثقافات أخرى وقوى عالمية في عصر العولمة، وعناصر في ثقافات مُعينة، والتي تمتلك بالفعل أو تحتفظ بالقيم الشاملة أو العالمية.

الثقافة هي تقليد، بمعنى انها مُستمرة وقابلة للتغيير. أو بالأحرى، كتقليد، الثقافة هي مُستمرة لأنها قابلة للتغيير. وما ان يتم اختراعها في سياق اجتماعي مُعين، تميل التقاليد الى الاستمرار وتؤدي وظائفها للحفاظ على نظامها الاجتماعي، لكن عندما يتغير السياق الاجتماعي المُحدد أو بيئتها الكبيرة، فمن المُتوقع ان تتكيف التقاليد وتتأقلم مع الظروف الجديدة أو حتى تُشجع على المزيد من التغييرات التي تكمن فيها. تتغير الثقافة كما يتغير المُجتمع. ولكي تكون الأمور أكثر تحديداً، تكمن الأسباب المُحتملة للتغير الثقافي في المُجتمع، في حياته الاقتصادية والسياسية. وحقيقةً، يجب على الثقافة أو التقاليد اعادة اختراع نفسها باستمرار، لغرض التغلب على التغير الاقتصادي والسياسي في المُجتمع ككل. وفي هذه العملية، قد تصبح بعض عناصر الثقافة غير ذات صلة بالمُجتمع المُتغير، وقد تتلاشى في النهاية من المشهد، بينما قد تُبرهن الأخرى على الاستمرارية. وفي الواقع، فان المبدأ التطوري بقاء الأصلح أيضاً طُبّق على الثقافات: العديد من الثقافات تختفي أو توجد فقط في المتاحف، بينما في العالم الحقيقي تبقى

التقاليد أو الثقافات قوية ومرنة بما فيه الكفاية لمساندة نفسها. وعندما تستمر عناصر من أي ثقافة في سياق العولمة، ستكون جزءاً من ثقافة عالمية.

ان الفكرة الخاطئة بان الحداثة هي غريبة بشكل خاص (والتي تعود بالأصل لعلم الاجتماع الغربي وبشكل خاص وفق الفهم الفيبري للحداثة، أو الرأسمالية الحديثة)^{(25)،(26)}، تستثني صلة كلاً من التقاليد الغربية وتقاليد الآخرين بالنسبة للحداثة. الحداثة والتقاليد لا يقتصر على التبادل. وفي واقع الأمر، بسبب العمل المستمر للتقاليد الباقية، فان الحداثة لها العديد من الوجوه أو النماذج. على سبيل المثال، ما يُسمى بـ "قيم ما بعد الكونفوشوسية" أو العناصر الباقية من التقاليد الكونفوشوسية في شرق آسيا الحديثة، كانت عاملاً مُحدداً شكّل تمييزاً للحداثة شرق آسيا (الحداثة الغربية). وغني عن القول، بانه توجد قيم ما بعد تقليدية مُماثلة في الثقافات الأخرى، وكلها جزءاً من الثقافة العالمية.

وستشمل الثقافة العالمية أيضاً عناصر ثقافية والتي لها علاقة شاملة، أو معايير وقيم مُشتركة بكل الثقافات. القيم والمعايير المُشتركة ليست بارزة، وهي مُعبرٌ عنها وراسخة في ثقافات مُحددة. وغالباً ما تجعل خصوصيات الثقافات المحلية المختلفة العناصر العالمية فيها أقل من مرئية. وتصبح مرئية فقط عندما تطوّر الثقافات المحلية المختلفة تفاهات مُتبادلة في تفاعلاتها. وفي الواقع، انها مُغالطة فلسفية مغالطة نظرية في التقاليد الافلاطونية، لفصل المُعَيّن من العالمي والمحلي من العالمي. وتوفّر العولمة سياقاً اجتماعياً، والذي يُمكن من خلاله مقارنة الثقافات المحلية المُختلفة، ويمكن تحديد قيمها ومعاييرها المُشتركة. وبعد كل هذا، لا تختلف الثقافات فقط، وانما أيضاً تتداخل. انها العناصر المُتداخلة لكل الثقافات، والتي تُشكّل جوهر الثقافة العالمية. وبهذا المعنى، فان كل الثقافات الموجودة لديها القدرة لان تصبح أكثر أو أقل عالمية، وبالتالي يمكن ان تُسهم بتطوير الثقافة العالمية. والجزء الأساس من هذه الثقافة العالمية هو بعض القيم العالمية الأساسية، والتي تؤكد القيم ذات الصلة العالمية، مثل الأمن الاقتصادي، والمنزلة السياسية، والصحة البدنية/والنفسية فضلاً عن التناسق الثقافي. ومن ناحية أخرى جنباً الى جنب مع هذه القيمة العالمية الأساسية، ينبغي أن يكون هناك بعض القواعد والمعايير الأخلاقية التي يُمكن ان تُطبّق على جميع البشرية. وعلى سبيل المثال، ليس من المفاجأة ان أخلاقيات التعامل بالمثل أو القاعدة الذهبية (المعنى، التعامل مع الآخرين كما تحب ان تُعامل) هو مبدأ موجود واقعياً في كل الثقافات الكبرى. ويتطلب عدم الاستقرار الثقافي منا ان نكون ذو احساساً ليس فقط بتقرّر أي ثقافة مُعينة، لكن أيضاً بالعناصر العالمية المُشتركة للثقافات المُختلفة. ومع هذا النوع من عدم الاستقرار الثقافي، يُمكن ان نكون أكثر انفتاحاً عقلياً وتسامحاً مع الاختلافات الثقافية. وبالطبع، دعونا لا ننسى بان هناك دائماً ايديولوجيات تُؤسّس لاختلافات بين الثقافات والاعلان بانها غير صالحة، وهناك أيضاً ايديولوجيات تميل الى نشر بعض من العناصر الخاصة من الثقافات المحلية وجعلها ذات صلة عالمية.

العولمة غير مكتملة بدون تكوين المجتمع العالمي، ولا يمكن انتاج مجتمعا عالميا حتى تكون هناك ثقافة عالمية في المشهد. وتكمن آليات تطور الثقافة العالمية في التعايش، والحوار والتضامن بين الثقافات الموجودة. فقط عندما تكون الثقافات القائمة قد تعلّمت التعايش والحوار مع بعضها البعض، فقط عندما تكون الثقافات الموجودة في تعايشها وحوارها قادرة على الوصول لإجماع حول مضامين المصالح، والقيم والمعايير العالمية، سيكون من المحتمل لثقافة عالمية ان تتكوّن. وفي تاريخ الفكر، ليس هناك نقصاً في التصوّر عن وجود عالماً عالمياً أو عالماً من وحدة عظيمة (كما صيغ في التقليد الكونفوشيوسي). وبعد كل هذا، لا يمكن استبدال رؤية مركزية الانسان بالتعصّب العرقي أو النسبية الثقافية. ومع ذلك، فان الثقافة العالمية في العالم الحقيقي سوف لن تكون مُركزة على مجموعة من الأفكار المُجرّدة والمثالية سوف تكون راسخة في الثقافات القائمة، أو سوف تكون تركيبة من العناصر عبر التاريخية والعالمية من الثقافات القائمة. وبالطبع فان الاختبار الحقيقي لحيوية وصدق الثقافة العالمية (إضافة الى الثقافات المحلية) يأتي من الواقع الاجتماعي المتغيّر دائماً في هذا العالم المُعولم بشكل مُتزايد. يبقى ما يُفترض ان يكون ملحوظاً، ما اذا يُمكن ان ندمج انسانيتنا المُقسمة ثقافياً واقعاً، بثقافة عالمية في المجتمع العالمي قريباً.

الهوامش

1. Marshall McLuhan, Understanding Media, Introduction by Lewis H. Lapham, The MIT Press, Cambridge, 1964.
2. Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon & Schuster, New York, 1996.
3. Clifford Geertz, The Interpretation of Cultures. New York: Basic Books, 1973, p.49.
4. reads: the civilized or the more civilized.
5. Mencius Mencius, translated with an introduction by D. C. Lau, Middlesex: Penguin Books, Harmondsworth, 1970, p.4.
6. Julia Ching, Chinese Religions, The Macmillan Press, London, 1993, p. 1.
7. Edward W. Said, Orientalism. New York: Vintage Books. 1979.
8. Martin E. Marty, & R. Scott Appleby, ed. Fundamentalisms Observed, The University of Chicago Press, Chicago, 1991.
9. Martin E. Marty, & R. Scott Appleby, ed. Fundamentalisms and Society, The University of Chicago Press, Chicago, 1993.
10. Anthony Giddens, Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics, Stanford University Press, Stanford, Calif, 1994, p.6.
11. John Tomlinson, Cultural Imperialism, Pinter, London, 1991.
12. John Tomlinson, Globalization and Culture, Polity Press, Cambridge, UK, 1999.

13. Jean Baudrillard, For a Critique of the Political Economy of the Sign, MO: Telos, St. Louis, 1981.
14. Jacques Derrida, Of Grammatology, Md.: John Hopkins University Press, Trans. G. Spivak. Baltimore, 1976.
15. Jean-François Lyotard, The Postmodern Condition: A Report of Knowledge, University of Minnesota Press, Minneapolis 1984, p. 41.
16. Willem Van Reijen, and Dick Veerman, "An Interview with Jean-François Lyotard," in Theory, Culture and Society, vol. 5, no. 2-3, 1988.
17. Charles Taylor, "The Politics of Recognition" in Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition, edited by Amy Gutmann, Princeton University Press, Princeton, 1994.
18. Anthony D. Smith, The Ethnic Origins of Nationalism. Blackwell, Oxford, 1988.
19. Anthony D. Smith, Nations and Nationalism in the Global Era, Polity Cambridge, 1995.
20. Walker Connor, Ethnonationalism: The Quest for Understanding, NJ: Princeton University Press. Princeton, 1993.
21. Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man, The Free Press, New York, 1992.
22. Guang Xia, East Asian Modernity vs. Western Modernity: From a Cultural Perspective. Beijing: The SDJ Joint Publishing CO[《東亞現代性與西方現代從文化的角度看》(北京:三聯書, 2005年)].
23. Anthony Giddens, Op. Cit. p. 7 – 56.
24. Robert J. C. Young, Postcolonialism: A Historical Introduction, Blackwell, Oxford, 2001.
25. Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, with an introduction by Anthony Giddens ("Introduction"), Allen & Unwin, London, 1976.
26. Guang Xia, Op. Cit.